القــــرن الديمقــــراطي المقبــــل (مقال مترجم)

The Next Democratic Century

ترجمة الأستاذة: سهام زروال

أستاذة مساعدة – كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة محمد خيضر – بسكرة (الجزائر)

sihem.zeroual@univ-biskra.dz

◈◈◈

بيانات المقال المترجم

"The Next Democratic Century"
Written by Larry Diamond
Published By Current History, Vol. 99, January 2014
The articel is available in :
https://cddrl.fsi.stanford.edu/publications/the_next_democratic_century

◈◈◈

مقدمة:

يقال إن الناس يصبحون أكثر تقبلاً لتنوع والاختلاف وأكثر طلباً وتوكيداً للسياسة، وأكثر رغبة (أو إرادة) للاحتجاج، لكن رغم ذلك فأنه لأغرب لحظة لتكهن وتوقع مستقبل مشرق للديمقراطية، فمع الامتداد (التوسع) الذي لا مثيل له في الحرية السياسية التي شهدتها دول العالم في العقود الثلاثة الماضية منذ 1974، إلا أن الأنظمة واجهت ومازالت تواجه ورطة في جميع أنحاء العالم.

فقد شهد العقد الفارط انهيارات ديمقراطية، إذ تراجعت مستويات الحرية في مناطق عديدة، إذ أن الأوتوقراطيين لطالما ثبطوا ومنعوا الحركات التي تدعوا للتغيير الديمقراطي، كما فقدت أكثر الديمقراطيات أقدمية في العالم بريقها الديمقراطي بدءاً بالولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي قدرتها على العمل بفعالية لمعالجة جميع تحديات السياسية العامة البالغة الأهمية، ولهذا يبقى من الصعب اليوم التجسيد الكلي للحكومة الشرعية بشكل مطلق. أما بالنسبة للأنظمة التسلطية فهي تواجه تحديات وتناقضات عميقة، والتي لا تستطيع حلها من دون التحرك بطلاقة نحو الديمقراطية.

وفي هذا السياق يمكن طرح الإشكالية التالية: أي مستقبل للديمقراطية في العالم؟

خلال القرن الماضي تحولت الديمقراطية من كونها خاصية فريدة بالغرب إلى نظام متخذ من قبل عدد متزايد من الدول غير الغربية، وأغلبهم كانوا يشكلون مستوطنات بريطانية سابقة التي بلغت استقلالها خلال القرنين الأوليين بعد الحرب العالمية الثانية، ولكن تمدد الشيوعية والفاشية وصدمة الكساد الاقتصادي الضخم أحدثت ما سماه عالم الساسة *Samuel Huntington* الموجة المعاكسة والتي تمثلت في الانهيارات الديمقراطية من أواخر الخمسينيات إلى منتصف السبعينيات، حيث واجه العالم الموجة المعاكسة الثانية والتي تمثلت في الانقلابات العسكرية التي شهدتها ديمقراطيات هشة وشديدة الاستقطاب كأمريكا اللاتينية واليونان وتركيا ومناطق من آسيا وأفريقيا التي أتت بنظام الحزب الواحد، أو الأنظمة الشخصية التسلطية القائمة على الهيمنة.

ومن بين العوامل التي ساهمت في تهاوي بعض الديمقراطيات ونجاح الديكتاتوريات الهيمنة في بعض الدول كشرق آسيا هو شعبية النماذج الاشتراكية والحرب الباردة بين الإتحاد السوفيتي سابقاً والولايات المتحدة الأمريكية، هذه الأخيرة لم تول اعتبارا للديمقراطية، بل أعلنت أنها ستدعم أي نظام دكتاتوري يقدم دعماً للمعسكر الغربي.

ولعل الحدث الحاسم الذي أسقط قرابة نصف قرن من الدكتاتورية شبه الفاشية هو الثورة القرنفلية في البرتغال أفريل 1974، إذ بدأت موجة جديدة من الديمقراطية في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات في كل من اسبانيا واليونان ودول أمريكا اللاتينية وبعض الدول الأسيوية نتيجة لتلك التظاهرات الشعبية التي أطاحت بحكم "فرديناند ماركوس" في الفلبين والتظاهرات الطلابية التي أجبرت الجيش التخلي عن السلطة في كوريا الجنوبية، ومع ذلك فقد غير سقوط جدار برلين كل شيئ ليس فقط في الانتقال الديمقراطي في وسط وشرق أوروبا وجنوبها أو في دول جنوب آسيا، بل شجع كذلك الانفتاح الديمقراطي في الدول الإفريقية، وأصبحت الديمقراطية منذ منتصف التسعينيات ظاهرة عالمية بمعدل 03 دول ديمقراطية من كل 05 دول في العالم.

الانهيار (السقوط):

منذ عام 1999 تسارع بشكل واضح معدل الانهيارات الديمقراطية في العالم إلى تقريبا 20٪ من كل الديمقراطيات الموجودة في فترة 1999-2011. وهذه الانهيارات سواءاً كانت بسبب الانقلابات العسكرية أو غيرها فإنها قد حدثت في بعض الدول ذات البعد الاستراتجي والشاسعة المساحة كباكستان – نيجيريا – فنزويلا – روسيا – تايلاند –

الفيليبين، ومنذ ذلك الحين تخطى عدد الدول المنحدرة أو النازلة عن الحرية حسب مؤشر بيت الحرية بشكل كبير عدد الدول الكاسبة لها. هذه الاتجاهات السلبية غير المرغوب فيها قد صارت جلية خاصة في إفريقيا، إذ نزلت نسبة الديمقراطيات من حوالي النصف في عام 2006 إلى أكثر بقليل من الثلث.

كما عرفت أيضا أجزاء من أمريكا اللاتينية (مثل منطقة *Andean*) وجنوب شرق آسيا وبعض دول الاتحاد الأوروبي كهنغاريا – بلغاريا – رومانيا تحديات واجهت الديمقراطية فيها (جودة الديمقراطية) إذ لم تستطع المؤسسات الرسمية كبح جماح الممارسات الغير الديمقراطية الفاسدة كالزبونية *Clientism* ومحاباة الأقارب في التوظيف والمحسوبية، وزيادة الوفاء والولاء للحكام (الأشخاص) على حساب الدساتير والمؤسسات القانونية، وتم إحياء الولاءات تحت الدولة (العرق – عشيرة).

ولهذا فأنه من الضروري مكافحة الداء (الفساد) بالدواء، أو العلاج الذي أشار له العالم السياسي *Francis Fukuyama* من خلال تعزيز المؤسسات الديمقراطية بإعادة تشكيل أصناف مؤسسات "لا شخصية" التي تعزز الديمقراطية والازدهار بإعلاء أحكام القانون *the Rule of Law*، فكما نرى في الولايات المتحدة واليابان وأوروبا الصراع لا ينتهي أبدا بما أن القوى متعددة الفوائد والاهتمامات الخاصة لا تزال تحاول دائما إضعاف القواعد اللاشخصية لكنه من الصعب خاصة للدول التي لم تؤسس قط حكم القانون أن تفعل ذلك لأول مرة، ومن بين الدول بعد الحرب العالمية الثانية التي قامت بذلك هي إسرائيل – كوريا الجنوبية – التايوان – الأروغواي – كوستاريكا.

أجتياز فحص (اختبار) الديمقراطية التحررية:

اجتاز عدد لا بأس به من ديمقراطيات بارزة فحص *litmus* للديمقراطية الليبرالية *Liberal Democracy* بعقلانية بالحصول على أفضل علامتين في ميزان السبع النقاط لبيت الحرية في كل من الحقوق السياسية والحريات المدنية. ويجتاز حوالي 40٪ من دول العالم وحوالي الثلثين من ديمقراطيات العالم (79 دولة في المجمل) الآن هذا الفحص، وبينما عدد ونسبة الديمقراطيات التحررية يصعب تغييرها في السبع السنوات الأخيرة على الأقل لم تنحدر أو تنزل واحدة منهم. وقد عززت عدد من الدول التجارية بارزة ضمن مجموعة العشرين دولة صناعية *G20* كالهند – المكسيك – اندونيسيا– البرازيل مستوى لائقا من الديمقراطية، ولهذا من الصعب جداً تخيل انقلاب أو انعكاس آخر للديمقراطية في هذه البلدان، لدرجة أنهم يعتبرون الديمقراطية مهمة وضرورية وتوضع البرازيل في هذا الصنف والشيء نفسه يقال بالنسبة لمكسيكو أين نجحت الديمقراطية في وجه العنف

المنتشر المتعلق بتهريب المخدرات. وكذلك الأمر بالنسبة للهند واندونيسيا التي تحولت إلى اتجاه أكثر تحرراً واستقرارا بعدما انتخب رئيساً إصلاحيا *Joko Widodo* بعد خيبة العهدة الثانية للرئيس *Susilo Bambang Yudahoyono* لكن ثلاثة أعضاء آخرين من مجموعة العشرين (تركيا – أرجنتين – جنوب أفريقا) قد سقطت في صنف الديمقراطيات التي واجهت متاعب خلا اجتيازها اختبارالديمقراطية التحررية خلال عامي 2014 و2015 إما بالاتجاه نحو الانحلال الديمقراطي أو نحو اتجاه أكثر تحرراً وليبرالية.

فمثلاً في الأرجنتين شهدت احتجاجات شبابية في الشهور الأخيرة من عام 2013 ضد أسلوب الحكم الأوتوقراطي، وبذلك فشلت دعوة الرئيسة كريستينا فرناندز في توسيع سلطتها في انتخابات منتصف العهدة في أواخر أكتوبر 2013 إذ فقد حزبها تقريبا أكثر من ثلثي الأغلبية بسبب الفساد وسوء التسيير الاقتصادي، لذلك كانت تحتاج لتعديل الدستور للسماح لها بعهدة ثالثة.

وكذاك الحال بالنسبة لجنوب أفريقيا حيث واجه الرئيس *Jacob Zuma* تحدي الفوز في الانتخابات 2014 في ظل نشاط المعارضة ودعمها لمطالب المصوتين السود الغير الراضين عن الفساد، معدلات البطالة المرتفعة والفقر وسوء توزيع الثروات وبالتالي يبقى مصير الديمقراطية خارج دول الغربية مرهون بقدرة هذه الدول عظيمة الشأن بمجموعة العشرين *G20* في الاتجاه نحو تعزيز الديمقراطية والنمو الاقتصادي الواسع.

القيم المتغيرة:

هناك أسباب أخرى للتفاؤل حول مستقبل الديمقراطية في العديد من الدول، فمع ارتفاع مستويات التعليم والمداخل والنمو والحصول على المعلومات فالقيم في تغير، أذ أصبح الناس أكثر تقبلاً للتنوع والأكثر طلبا للسياسة وأكثر رغبة في الاعتراض، كما وضحها *Ronald Inglehort* من جامعة *Michegan* و *Christian Welzel* من جامعة *Leuphana*، حيث تحولت قيم الناس من الربح المادي إلى التحرر والعتق من السلطة وتزامن هذا الانتقال السيكولوجي مع انتشار المجتمع المدني لجمعيات ومنظمات مستقلة، وكذا تدفق المعلومات والآراء والأفكار.

وقد أضعفت هذه التغيرات السيكولوجية والاجتماعية شرعية الحكم التسلطي وأنتجت ظروفا إيجابية للتحول الديمقراطي في أسيا ليس فقط في ماليزيا وسنغافورة، إذ أنه سيحدث كذلك تحولا ديمقراطيا خلال عشر سنوات القادمة في الصين في ظل تزايد الطبقة الوسطى وكذلك الفيتنام، التي تشهد تجربة مبكرة مع التعددية السياسية والاقتصاد الرأسمالي، إضافة إلى التحسن المتزايد نحو أحياء الديمقراطية في تايلندا

ومجهودات الرئيس الإصلاحي *Benigmo Aquino* لكبح الفساد في الفلبين، وانفتاح سياسي في ميانمار (بالرغم أنها لا تزال بعيدة عن الديمقراطية).

تغير الأجيال:

بينت أحداث "الربيع العربي" أن الدول العربية مازالت بعيدة عن الاستحقاقات الديمقراطية بسبب المحاولات الساعية لتثبيط الديمقراطية فيها، بدءاً بمصر في ظل حكم الإخوان برئاسة محمد مرسي، وبعدها من طرف الجيش المصري في إطار الصراع على السلطة،و في البحرين تم سحق مظاهرات سلمية مطالبة بالديمقراطية وبمساعدة السعودية وقوات درع الجزيرة، وكذلك دخول سوريا وليبيا واليمن إلى حالة حرب أهلية التي تحاول انتزاع السلطة من الميليشيات المسلحة، وبينما تشهد دول أخرى تحديات أمنية كتونس ألا أنها تبقى لديها فرصة نحو تجنب هذه المخاطر في ظل إصدار دستور توافقي ديمقراطي وانتخاب حكومة جديدة عام 2014. ولا يمكن اعتبار الأنظمة الملكية العربية في استقرار فعلي، رغم الإصلاحات السياسية المعلنة في كل من المغرب والأردن التي تحتاج إلى تفعيلها وتطبيقها على نطاق واسع.

وعليه تشكل الست عشرة دولة عربية من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مجموعة متنوعة مع اختلاف احتمالات تعزيز السياسات التعددية، ولكن من درجة إلى أخرى كلهم يسجلون علامات إحباط وجمود سياسي، فما بدأ مع تضحية البوعزيزي بنفسه في ديسمبر 2010 لايعد ربيعاً عربيا، بل هو تمزيق وفوضى سياسية في انتظار التغيير الذي سيحدث عاجلاً أم أجلاً، وليس بالتأكيد أسلوبا خطيا، بل إعطاء بشكل ملموس طموحات واسعة في المنطقة من خلال تعزيز الكرامة السياسية وحرية التعبير والمسالة.

إضافة إلى الطموحات الشعبية المتواصلة من أجل حكم أفضل في *Sub-Saharan Africa*، وهو ما تشير إليه الباروماتر الإفريقي، وكذلك الحال في القليل من دول ما بعد الاتحاد السوفياتي مثل أكرانيا، جورجيا، كيرجستان، ولهذا من الصعب تحمل المزاج الحالي الكئيب عن أفق أو مشهد للديمقراطية.

خاتمة:

وفي الأخير يمكن القول أنه من الصعب التأكيد أن اللحظة التاريخية للديمقراطية قد تمت ونجحت في ظل ما عرفته الديمقراطية من انتكاسات أو ما سمي "بالموجات المعاكسة"، لكن مع ذلك يمكن للديمقراطية أن يكون لها مستقبل مضمون حتى ولو واجهة صعوبات وتحديات، لكن لا بد من إعادة الثقة في إمكاناتها وقدراتها على العمل كما حدث في الدول الغربية المتقدمة، وعادة الحكم ما يواجه تحديات خاصة في عصر الانترنيت

والمعلوماتية وتغيير القيم الذي رافقه صلابة وعناد طموحات الشعبية التي تطمح في التغيير خاصة في الأنظمة التسلطية لجعلها أنظمة أكثر انفتاحا ومسألة.